قراءة في أحوال العراق الاقتصادية 1831-1869

أ.د. علي العبيدي

جامعة أبي بكر بلقايد/ تلمسان

الملخص:

لم يكن العراق بلدا متخلفا منذ الأزل بل عرفت بلاد النهرين منذ القدم مهدا للحضارات القديمة. لقد أظهرت كتب التاريخ مدى التطور الذي أصاب المجتمع العراقي في تلك العصور في جميع نواحي الحياة، غير أن هذا التطور لم يستمر طيلة القرون الماضية حيث أن عصور الرقي والازدهار لم تكن متواصلة او مستمرة بل تخللها فترات نسميها بالفترات المظلمة دخلا فيها الحياة الاقتصادية فترات نستطيع تسميتها بالفترات المظلمة، دخل فيها النشاط الاقتصادي حالة من التخلف العام حيث الانهيار التام لجميع الأسس الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما ينطبق على بنية الاقتصاد العراقي خلال القرن التاسع عشر، ومن هنا جاء اختيارنا لموضوع(قراءة في أحوال العراق الاقتصادية 1831-1869) موضوعا لبحث هذا، والذي سنحاول من خلال تتبع حالة التراجع التي عانت منها المنظومة الاقتصادية في العراق في ظل الإهمال العثماني.

Abstract

Iraq was not a backward country, Mesopotamia had seen the cradle of civilizations, and the references have pointed out to the progress of the intellectual and cultural life in Iraq. This progress did not continue all the periods of Iraqi history which witnessed some dark ages impacted on the economic and social situations. The 19th century regarded as an example for that backwardness in most aspects of social and economic life, that is the reason to choose " Reading of the Iraqi economic Situations 1831-1869) as topic of the present paper which will attempt to follow the reasons of retreating of economic organization as a result of Ottoman neglecting.

الكلمات المفتاحية: العراق/ بغداد/ الموصل/ البصرة/ الدولة العثمانية/ أحوال/ اقتصاد/ زراعة/ تجارة/ صناعة

مقدمة:

منذ أواسط القرن السادس عشر الميلادي [1] ربط العراق بعجلة الإمبراطورية العثمانية مدة أربعة قرون تقريبا، وكان جل اهتمام السلطات المركزية العثمانية في اسطنبول منصبا على زيادة القوة العسكرية عن طريق التجنيد الإجباري والحصول على الأموال عبر فرض مختلف أشكال الضرائب التي كانت ترهق كاهل السكان يقابله لاشي من الخدمات والأعمال التي يمكنها أن ترق بالمجتمع نحو الحداثة و التطور الذي يجعل الفرد العراقي قادرا على أن يتجاوب مع التطورات التي كان يشهدها العالم طوال هذه الفترة.

إن الحديث عن تدهور أحوال العراق- كبقية البلاد العربية التي خضعت للحكم العثماني- لم يكن بالأمر الهين او المصطنع. وإنما هناك من الدلائل والحقائق ما يؤكد ما ذهبنا إليه من رأي في هذا الاتجاه. وكان القرن التاسع عشر الميلادي أنموذجاً للإهمال العثماني لأحوال العراق الاقتصادية، على سبيل المثال. وتحديدا الفترة التي انحصرت مابين 1831– 1869[2]، التي حددناها كإطار زمني لبحثنا هذا. والفترة التي جرى اختيارها للدراسة محصورة بين حدثين تاريخين لهما تأثير مباشر على الأوضاع في العراق، إذ يرتبط الحدث الاول بنهاية حكم المماليك[3] في العراق سنة 1831، والثاني مرتبط بتولي المصلح مدحت باشا [4] إدارة شؤون العراق من اجل إعادة تنظيم احواله من جديد وربطه مباشرة بالحكومة العثمانية المركزية بعد افتتاح قناة السويس سنة 1869. إذ أظهرت الأحداث وجود حالة من التباين بين ما كان عليه العراق من تدهور في أحواله، وما تشهده مصر- على سبيل المثال- من حالة رقي وتطور قياسا بما كانت عليه المنطقة. ومن هذا المنطلق، وجدت من الضروري تسليط الضوء على هذه الفترة التاريخية الهامة من تاريخ العراق الحديث عبر دراسة التحولات الاقتصادية، لما كان لها من انعكاس مباشر على المجتمع العراقي والسلطة العثمانية خلال هذه المرحلة.

اولا: لمحة عن طبيعة الاقتصاد العراقي في ظل الحكم العثماني:

لقد استندت فلسفة الحكم العثماني في ايالات المشرق العربي- بما فيها العراق[5]- على مبدأ استنزاف الموارد البشرية والاقتصادية خدمة لمصالحها. ومن اجل تحقيق ذلك، لجأت السلطات العثمانية إلى الاستعانة بالقوى المحلية المتنفذة في المجتمع العراقي، مثل: رؤساء العشائر ووجهاء المدن مقابل إقطاع السلطان أو الوالي لهم أراضي واسعة لاستغلالها أو تخويلهم جباية الضرائب عن طريق (نظام اللزمة) [6]. وبمرور الوقت، ونتيجة تراجع وضعف السلطات العثمانية [7] تمكن هؤلاء من فرض هيمنتهم وغدوا هم أصحاب النفوذ الفعلي في مناطقهم، واستولوا على مساحات كبيرة من الأراضي واخذوا يستغلونها لحسابهم الخاص، وبهذا الشكل نما وترعرع نظام الإقطاع الذي ساهم بشكل كبير في تراجع مفاصل الاقتصاد العراقي، وبشكل جعل منه بلد كان يصدر الحبوب نحو الخارج إلى بلد لا يمكن أن يطعم أهله. وفي هذا الصدد كتب المستشرق الروسي البرت منتشاشفلي بهذا الخصوص، قائلاً:" العراق الذي كان في يوم من الأيام مخزن حبوب لمقدمة آسيا تحول إلى بلد فقير تغطي الجزء الأغلب منه الصحاري والمستنقعات"[8]،

إن الصورة الأولية لأي متتبع لأحوال العراق الاقتصادية خلال فترة الحكم العثماني يجدها متدهورة وفي حالة تراجع مستمر، وهذا يرجع، بطبيعة الحال، إلى جملة من الأسباب يرتبط معظمها بالسياسة العثمانية وطبيعة حكمهم. ومظاهر تردي الوضع الاقتصادي في العراق كانت متعددة وشاملة لمعظم الجوانب الأساسية التي قام عليها آنذاك وفي مقدمتها الزراعة [9]. وظواهر التخلف هذه كانت متجسدة في الريف كما في المدينة، حتى غدا المد البدوي الذي شمل العراق في العهد العثماني حسب وصف الدكتور علي الوردي:" اشد وطأة من جميع عهوده السابقة، إذ لم يشهد المجتمع العراقي عبر تاريخه الطويل حقبة سيطرت فيها القيم البدوية كتلك الحقبة"[10] ، أما مدنه التي كانت مضرب الأمثال في الماضي القريب والبعيد فأنها غدت لا تحظى بأهمية تذكر سوى كونها نقطة مرحلية للقوافل، أو سوق للمنتجات الزراعية، أو مقر للقوات العثمانية، أو محطة لتزويد البواخر النهرية بالوقود، أو مركز اتصال بمنطقة أخرى داخليا أم خارجيا، وأفضلها كانت تعتمد على موروثها الحضاري، بما في ذلك العتبات المقدسة، والمدارس الدينية المعروفة مع بقايا إنتاج حرفي مزدهر. ونتيجة هذا الوضع المتردي، لم يكن سكان العراق بالوضع الذي يجعلهم في حالة بحبوحة اقتصادية دائما، وإنما على العكس كان أحوالهم تزداد سوءا بمرور الوقت . وفي هذه المسالة كتب البرت منتشاشفلي قائلا:"لم يعرف أربعة أخماس سكانه الشبع في ظل الحكم العثماني"[11].

وهذه الصورة المأساوية هي التي كانت تميز الاقتصاد العراقي في ظل الإدارة العثمانية، والذي بقيت آثاره حتى بعد انتهاء الحكم العثماني في العراق، حيث ارتبط الاقتصاد العراقي بالإرث العثماني الذي أرهق كاهل المجتمع العراقي، وساهم في تأخره كثيرا. وفي هذا الخصوص كتب الدكتور سيار الجميل يقول:"لقد كان كل شي في العراق متدهورا نتيجة ضعف الحكومات المحلية في القرن التاسع عشر، والمشكلات المتنوعة التي عاشها، وكانت قواه الإنتاجية قد أصيبت بضربة قاصمة نتيجة الأوبئة والكوارث التي اجتاحت مجتمعه على مدى زمني طويل... وكسدت التجارة كسادا خطيرا، وقد سادت الفوضى الإقطاعية ... ودمرت الزراعة، وقنوات الري، فتدهورت اقتصاديات العراق بشكل لم يسبق لها مثيل من قبل في تاريخ العراق، بل وقد اندثرت مدن وقرى كثيرة"[12]. والصورة تزداد مأساوية حينما نتحدث عن طبيعة العلائق بين السلطات العثمانية في العراق وتنامي المصالح الأجنبية فيه، ولاسيما اتساع وتنامي النفوذ البريطاني ومصالحه في العراق. وكان لهؤلاء كلمة مسموعة في الباب العالي في اسطنبول.

وفي هذا الاتجاه يمكننا الاستعانة بالوصف الذي قدمه الكاتب الانكليزي ستيفن هيمسلي لونكريك، حين قال:" أما في داخل العراق فقد زاد انتقال البلاد من حالة القرون الوسطى إلى المستوى الدولي الحديث في اتصاله بالممثلين الأجانب وتعاونه. إذ كان المسعى البريطاني من جهة يقوم بخدمات جليلة للعراق من دون أن يطلب شيئا في مقابل ذلك سوى تامين توسع التجارة البريطانية. وكان حكام العراق المتعصبون من جهة أخرى يستاءون من وجود هؤلاء الأجانب وامتيازاتهم، وصداقتهم للقبائل، لكنهم لم يقووا على منع كل ذلك. فقد كان بوسع كبيرهم(المقيم) إن يحطم كل شخص بكلمة واحدة تصدر منه إلى استانبول"[13].

والحديث السابق يدفعنا إلى القول، إن الوجود العثماني في العراق لم يحسن من وضعه شيئا بل على العكس من ذلك فقد ساءت أحواله ودخل اقتصاده في قوقعة الخمول والركود، كما أخذت تجتاحه الأوبئة والفيضانات في أوقات متقاربة نتيجة لإهمال نظم الري والسدود [14]. ونتيجة هذه الصورة القاتمة التي اختطها طبيعة الحكم العثماني المتهالك في العراق في جعله احد اشد أقاليم الدولة تأخراً وفقرا، لاسيما وان

رغبة الولاة العثمانيين في العراق بعد القضاء على الحكم المملوكي ارتكزت على توطيد الحكم المركزي عبر تنفيذ الأوامر المرسلة من اسطنبول تنفيذا حرفيا. وكتب المستشرق الروسي فلاديمير لوتسكي عن هذه المسالة قائلا:" وبعد تصفية الباشاوات المماليك، أصبح العراق في وضع صعب جدا. إذ كان بلدا خربا مصابا بالتدهور الاقتصادي غير المألوف حتى بالنسبة لمثل هذا البلد. فقد اجتاحه الطاعون عام 1831 وانزل ضربة قاصمة بقواه الإنتاجية. ولم يسلم من أصل سكان بغداد 150 ألف نسمة سوى 20 ألف شخص، ومن أصل سكان البصرة 80 ألف نسمة بين 5-6 آلاف فقط وانقرضت مدن وقرى كثيرة عن بكرة أبيها، وأغلقت الدور وخلت الحوانيت والمصانع. وأهملت الحقول والبساتين. وتقلصت مساحة الأراضي المزروعة . وأصيبت التجارة بكساد خطير. وانتعشت بقوى مجددة الفوضى الإقطاعية التي عمقت التدهور الاقتصادي"[15].

ولم تجد محاولات الإصلاح العثماني- بالرغم من تأخرها وتردد السلطات بالقيام بها- نفعا في تغير وجهة مؤشرات التراجع التي كانت تشير إلى علامات الانهيار والتراجع، لاسيما وان السلطة العثمانية لم تتمكن من فهم طبيعة البنية الاجتماعية العراقية وتشكيلاتها، لأنها كانت تشتمل على طوائف وفئات تنتمي إلى ثقافات مختلفة، كان يجب مراعاة خصائصها وطبيعتها وتركيبتها [16]. وهو ما لم يحدث على الإطلاق، فخلق ذلك شرخا بين السلطة والمجتمع، مما انعكس سلبا على البنى الاقتصادية بشكل واضح. ويعلق الدكتور احمد زكريا الشلق على هذه المسالة بالقول:"فإنها ظلت تمارس من خلال سلطة مركزية(من خارج البلاد العربية) مما انعكس أثره على بقاء أوضاع المجتمعات العربية، كما هي دون تغيير حقيقي أو جوهري، فلم تصطبغ البلاد العربية بصبغة عثمانية او تركية، وظل العثمانيون يشكلون طبقة حاكمة على السطح" [17]. ومن هنا، يمكننا القول، ان محاولة التحديث التي نشدتها الدولة العثمانية لم تلق الصدى المناسب لها في العراق، مثله مثل العديد من المناطق التابعة للدولة العثمانية، وذلك بسبب الممارسات الإدارية المدنية منها والعسكرية التي كانت مشبعة بروح التخلف والفساد والاستبداد، إذ عانى العراقيون كثيرا من التعامل الفظ، والقسوة والإساءة من قبل الموظفين الإداريين أو العسكريين الذين كانوا يفرضون الإتاوات والرشوة. ونفهم من ذلك، إن آليات تنفيذ الإصلاح العثماني في العراق لم تكن بالسياق المنتظم، إنما كانت ذا طبيعة متقلبة وتفتقر إلى الجدية، لأنها لم فاقدة للحكمة والتعقل.

وهذه الصورة المتدهور لم تكن تخص العراق لوحده، وإنما شملت كل البلاد العربية التي كانت خاضعة للحكم العثماني المباشر في منطقة المشرق العربي. وفي هذا كتب الدكتور محمد ضياء شرف الدين الريس يقول:" شارك العراق غيره من الولايات التي كانت خاضعة للحكم العثماني في كل الصفات التي يتميز بها هذا الحكم- فلا حاجة إذن لوصف ما آل إليه أمره: من سوء الإدارة، أو اختلال الأمن، أو توطيد الفقر، أو انتشار الجهل"[18].

ومن خلال ما سبق، نستنتج – وبكل وضوح- إن التفكك الذي أصاب المجتمع العراقي كان نتيجة مباشرة لفشل السياسات التي اتبعتها السلطات العثمانية في العراق.

ثانيا: مجالات الاقتصاد العراقي ما بين 1831-1869:

لم تأخذ السلطات العثمانية في العراق، على محمل الجد، مسالة إعادة بناء مؤسساته الاقتصادية بعد سقوط أخر حكام المماليك (الكولة مند) داود باشا [19]، فهي لم تسارع للعمل بجد في استرجاع عافيته نتيجة حالة الانهاك التي اصابته نتيجة اجتياح وباء الطاعون عام 1831[20]، والذي انزل ضربة قاصمة بمفاصل الاقتصاد العراقي، حيث بقى اقتصادا منكمشا الى اقصى الحدود. وسبب ذلك راجع لتاخر تدخل السلطات العثمانية في هذه المسالة، فعلى سبيل المثال لم تبدأ بعض التغييرات إلا بعد عام 1842، عندما أخذت السلطات العثمانية في العراق تنفذ بعض إصلاحات تنظيمات الفترة الأولى[21]. وعلى الرغم من تاخرها، فانها كانت بعيدة عن الكمال والاتقان وغالبا ما أعطت نتائج معاكسة تماما[22].

ونتيجة سياسة الإهمال والفساد الإداري والسياسي ظل الاقتصاد العراقي خلال الفترة الممتدة مابين 1831-1869 يعاني من التدهور والانكماش التام، ولم تظهر علامات الاهتمام والتطور الا في العقد السابع من القرن التاسع عشر، وهذا الاهتمام لم يات من ادراك السلطات العثمانية لاحتياجات العراق الاقتصادية، وانما ارتبطت بمتغيرات خارجية تحديدا، حينما ارادت السلطة المركزية العثمانية في اسطنبول استعادت قدراتها وامكانياتها والوقوف في وجه التهديدات الاقتصادية التي شكلها افتتاح قناة السويس [23]، فجيئة على اثر ذلك بالوالي مدحت باشا لإدارة شؤون العراق لهذا الغرض.

على العموم، من اجل فهم أكثر لما آل إليه الاقتصاد العراقي خلال الفترة 1831-1869 كان لابد من إلقاء نظرة مركزة عليه، والتي سوف نتناولها بالشكل الآتي:

1. تدهور النشاط الزراعي:

شكل انتهاء حكم المماليك في بغداد عام 1831 عودة الحكم المركزي للعراق[24]، بداية مرحلة جديدة من التراجع في أحوال العراق الاقتصادية. إذ شهد القطاع الزراعي إهمالاً واضحاً، وبالتدريج أصيب بالخراب نتيجة سياسة النهب المباشر التي اعتمدتها السلطات العثمانية، فضلاً عن ذلك تعرض العراق لوباء الطاعون عام 1831 مما أدى إلى إضعاف قواه الإنتاجية وأهملت الحقول والبساتين، وتقلصت مساحة الأراضي المزروعة[25]. فضلاً عن الأساليب البدائية والطرق البسيطة التي كانت تستخدم في القطاع الزراعي، فالمحراث الخشبي والفأس من الأدوات الزراعية الأكثر رواجاً في العراق، أما الحيوانات فكان استخدامها في الأعمال الزراعية بنطاق واسع جداً[26]. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، وإنما نجد إن وسائل الري هي الأخرى كانت أكثر بدائية، فاستعمال المضخات الآلية كان مقتصراً على المزارع الكبيرة بينما غالبية المزارع تعتمد في السقي على النواعير التي تديرها الحيوانات، وقد كان ذلك شيئاً طبيعياً لما كان يسود البلاد من إهمال وتسيب، إذ كانت الطبقة المنتجة التي تفلح الأرض وتزرعها، وهي العشائر غالباً، في حالة من الجهل والتأخر بحيث لا تسمح لها بتحسين أساليبها الزراعية أو رفع مستوى الإنتاج في أراضيها ولم تكن هناك حكومة تفكر في شؤونها[27].

ولم يقتصر تدهور القطاع الزراعي على سيطرة الأساليب البدائية والطرق البسيطة التي كانت تستخدم في مفاصله، وإنما حجم الضرائب التي كانت تفرض على القطاع الزراعي، وهو الامر الذي ساهم في تأخر هذا القطاع الحيوي في العراق، فقد اختلفت الضرائب الزراعية من منطقة إلى أخرى، كما أن الفلاحين كانوا يستاؤون من أساليب الشدة والتعسف التي كانت تتبعها السلطات العثمانية في عملية الجباية، ففي

أحيان كثيرة تقوم بجباية الضرائب قبل نضوج المحاصيل، مما كان يضطر الفلاحين إلى بيع محاصيلهم قبل نضوجها وبأسعار زهيدة لتغطية نفقات تسديد هذه الضرائب الباهظة [28].وهذه الإجراءات ساهمت في إفقار الفلاح وتدهور مستوى الاستثمارات من جانبه في هذا القطاع الأساسي والمهم في بنية الاقتصاد العراقي.

والأكثر من هذا، نجد أن السلطات العثمانية على الرغم من كثرة الضرائب التي تفرضها على الفلاح العراقي لكنها لا تنفق إلا جزء ضئيلاً منها في تطوير ميدان الزراعة، ويخصص القسم الأكبر للإنفاق على الجهاز الإداري العثماني وسد نفقات القوات العسكرية المرابطة فيه [29] ، فضلا عن مجالات أخرى تحددها الحكومة المركزية في اسطنبول [30]. والى جانب كل هذا، كانت السلطات الحكومية تفتقر إلى الخبرة والدراية الكافية بشؤون الزراعة وبطرق مكافحة الآفات الزراعية التي كانت تقضي على معظم الإنتاج الزراعي[31].

كما أسهمت صعوبة عملية نقل المنتجات الزراعية وارتفاع تكاليفها هي الأخرى في عرقلة نمو الزراعة والأضرار بالفلاحين، فقد أدى افتقار بعض المناطق ذات الكثافة الإنتاجية العالية لطرق المواصلات اللازمة من أجل تصريف إنتاجها إلى تدني مستوى التسويق الذي يمكن أن يحقق مردودا ماديا يساهم في تطوير هذا القطاع المهم. وعلى الرغم من أهمية طرق المواصلات النهرية، إلا اننا لا نجدها مستثمرة في عملية تسويق المحاصيل الزراعية، وجرى الاعتماد على وسائط النقل البدائية، والتي لم تكن تفي بالغرض لصغر حجمها وبطئها، فضلاً عن غارات البدو على المناطق الزراعية التي كانت تشكل عاملاً من عوامل فقدان الأمن وعرقلة الزراعة[32].

وعلى الرغم من كل مما ذكرناها من معوقات وعراقيل كانت تحد من تطور الانتاج الزراعي في العراق، فقد اشتهر العراق بتنوع محاصيله الزراعية، ففي بغداد كانت تزرع الحبوب (القمح والشعير) والتمور والحمضيات والقطن والتبغ[33] ، واشتملت محاصيل البصرة على التمور بالدرجة الأساس، فضلاً عن الحبوب والفواكه والخضروات[34]، أما أهم محاصيل الموصل فهي: الحبوب والفواكه والحمضيات والخضروات [35]. في حين يمثل القمح والشعير الغلة الرئيسة في المناطق الشمالية الشرقية من العراق(كردستان) فالقمح يمثل أهم غلة شتوية في المنطقة يليه الشعير من حيث الأهمية بين الغلات الشتوية، أما المحاصيل الصيفية فتتميز بكونها أكثر تنوعاً من المحاصيل الشتوية فمحصول التبغ يمثل محصولاً نقدياً رئيساً ويليه القطن ثم الرز والخضروات[36]. ويرجع سبب هذا التنوع في المحاصيل الزراعية في العراق للعوامل متنوعة: طبيعية وبشرية فضلاً عن المناخ والتضاريس الأرضية ومدى توفر المياه، وهي عوامل تتظافر فيما بينها لتحدد درجة الاستثمار الزراعي وتنوع المحاصيل الزراعية.

لقد أفرزت المعوقات والعراقيل حالة من التقاطع بين الفلاح العراقي والنشاط الفلاحي وارتباطه بالأرض. إذ لم يكن الفلاح العراقي لديه ذلك الارتباط الكافي بالأرض، وهذا ما جعل أحواله سيئة ومتدهورة دائما. والأسباب التي أدت إلى ذلك، هي[37]:

- ثقل الضرائب المفروضة على الفلاح العراقي.
- هيمنة وسيطرة شيوخ العشائر ووجهاء المدن على أكثرية الأراضي الزراعية مما أدى إلى فقدانه الأمل في امتلاك مساحة من الأرض يؤمن من خلالها مستقبلة ويلبي طموحاته إن صح

التعبير. والأكثر من هذا، نجد حتى الفلاحين الذين يملكون مساحات صغيرة من الأراضي كانت لديهم المخاوف من إمكانية استيلاء الإقطاعيين عليها.

- السلوك التعسفي والاستقلال القهري للفلاح من جانب ملاك الأراضي كان يشكل عامل نفور للفلاح العراقي في العمل بجد والاجتهاد في تطور قدراته الإنتاجية. ولاسيما وان مخاوفه من إمكانية طرده من الأرض في أي وقت تشل من قدراته ورغباته في تطوير إنتاجه.

ونتيجة ما ذكرناه من أسباب، ضعفت علاقة الفلاح بالأرض وتكاسل عن الزراعة لأنه كان يشعر بان تعبه سوف يكون لغيره وان ما يحصل عليه في نهاية الموسم لا يكفي لسد حاجة أسرته من مأكل وملبس، وأما البقية فلا بد أن يقدمها لصاحب الأرض والسلطة العثمانية كضرائب. وأدى سوء الأحوال المعاشية للفلاح العراقي، والضغوط المفروضة عليه، إلى ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة مما أثر بدوره على تدهور الإنتاج الزراعي[38].

على الرغم من توفر كل الإمكانيات لتطور النشاط الزراعي في العراق، وان اهتمام بسيط من جانب السلطات العثمانية بهذا القطاع الحيوي سوف يمكن العراق آنذاك من أن يتبوأ مراكز متقدمة في هذا الميدان الحيوي. ولكننا نجد إن الجهود التي بذلها العثمانيون لم تكن بالمستوى المطلوب، وبقيت مجرد أماني غير قابلة للتنفيذ نظرا لانشغالهم في اخماد الفتن الداخلية وانصرافهم إلى تحقيق مصالحهم الخاصة التي يفضلونها على مصلحة البلاد والعباد. وأول من فكر بالإصلاح بصورة جدية هو الوالي رشيد باشا الكوزلكي[39] (1852-1857)[40] وقد جعله هذا جديراً بأحداث التغيير في العراق المهمل نحو الأفضل[41]، اذ قام بشق بعض الترع والأنهار الصغيرة في العديد من ألوية العراق آنذاك، كما قام بتطهير بعضها الآخر للاستفادة منها في الزراعة[42]. لقد تميز هذا الوالي عن غيره من الولاة في الفترة مابين 1831-1869 بامتلاك رغبة كبيرة للنهوض بالزراعة على اعتبار أنها مفصل مهم في الاقتصاد العراقي، إلا أن محاولاته لم تؤت ثمارها بسبب قصر الفترة التي أدار فيها شؤون العراق، وان ثمار أعماله تحتاج إلى وقت أطول ورغبة في إنجاحها، وهو ما لم يتوفر من بعده. ويعلق عباس العزاوي على جهود في مجال الزراعة بالقول: " طالت مدة حكمه خمس سنوات، وكان أول ما قام به تحسين الحالة الاقتصادية في البلاد لاسيما الزراعة، وشجع قسما من العشائر على الاستقرار، اقطعهم اراضي واسعة"[43].

وعندما جاء نجيب باشا خلفا للكوزبكي لم يمهله الموت طويلا لاستكمال جهود سابقه في إطار العمل لتطوير النشاط الزراعي في العراق بسبب وفاته في ذات السنة التي عين فيها، وهي سنة 1857[44]، الأمر الذي انعكس سلباً على الزراعة[45]. وذلك لكون من جاء من بعد لم يمتلكوا الرغبة الصادقة في مواصلة العمل في هذا الاتجاه.

وخلال عهد التنظيمات الخيرية[46] أصدرت الحكومة العثمانية بعض القوانين لتحسين الوضع الزراعي وحل مشكلة الأراضي، ومنها قانون العام 1858 الذي كان أغلب مواده تتعلق بالأراضي الأميرية، وكيفية التصرف بها ويعد هذا القانون أول تشريع تولى تنظيم أحكام الأراضي وبداية تسجيلها في سجلات خاصة ومنظمة، ولكن المعضلة استمرت ولم تتغير، إذ كانت غالبية الأراضي الزراعية في العراق مملوكة للدولة، أراضي أميرية، وهذا يعني ان السلطات العثمانية هي من تمنح المزارعين وشيوخ العشائر حق التصرف

بها مقابل حصة سنوية تدفع للدولة من الإنتاج تصل أحياناً إلى ثلثي الإنتاج، وهذه النسب العالية من الضرائب الى جانب فساد الادارة ساهمت بشكل كبير في تدهور النشاط الزراعي[47].

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لإصلاح الزراعة والنهوض بالاقتصاد العراقي وتحويله من اقتصاد قبلي مغلق إلى اقتصاد قائم على أساس الربح من خلال تشجيع زراعة المحاصيل من أجل بيعها في الأسواق الخارجية، الا ان الواقع الاقتصادي ظل يفتقر إلى الأساليب الأكثر تطوراً، كما أن الإصلاحات لم تشمل جميع الولايات، فعلى سبيل المثال لم تشهد الموصل محاولة جدية لأحداث إصلاحات فيها قبل مجيء مدحت باشا (1869-1871) وربما يعود ذلك إلى أنه عندما احتل العثمانيون الموصل جعلوها ضمن تقسيم الاقطاعات العسكرية ذات السمة الإقطاعية، فقد كانت تجهزهم بالمجندين والفرسان والسلاح في حالة الحرب وبعد انتهائها كانوا يرجعون إلى أقطاعاتهم.

خلاصة القول، استمرت حالة التراجع وتدهور النشاط الزراعي ، ولم تنفع الإجراءات الترقيعية من جانب السلطات العثمانية في النهوض بهذا النشاط بشكل واضح وملموس. وقد تجلت رغبة الإصلاح الجدي في العراق بمجيء الوالي مدحت باشا والذي شهدت الزراعة في عهده نوعاً من الاستقرار والربح فضلاً عن تحسن حالة الفلاح بعض الشيء. ومن الطبيعي أن تكون الخطوات التي اتخذها مدحت باشا تهدف إلى استعادة العراق والاستفادة من خبراته لانقاد الدولة العثمانية التي كانت وتيرة انهيارها تتسارع بشكل واضح.

2. جمود النشاط الصناعي:

ان ابرز ما يميز الصناعة في العراق خلال الفترة 1831-1869 من انها كانت متأخرة جدا [48]، وذلك لعدم تركز رأس المال اللازم من اجل الارتقاء بها وجعلها قادرة على منافسة المنتوج الأجنبي الذي كان يغزو الأسواق العراقية لما له من جودة وقلة تكاليف إنتاجه. وسبب ذلك بقاء الصناعة ذا طابع حرفي [49] مثل: الحدادة، النجارة والحياكة وبمستوى إنتاج رديء ولا يسد حاجة السوق المحلية [50]. وهذا التدهور كان حصيلة متغيرات اقتصادية وسياسية شهدها العراق خلال القرن التاسع عشر الميلادي، وكان لها التأثير الواضح في قطاع الصناعة ودور في تدهوره، منها نذكر:

- حالة عدم الاستقرار السياسي و تمرد العشائر العراقية ضد السلطة العثمانية، وكثرة الحروب مع الدولة الصفوية والدول الأوربية من جهة أخرى.
- تعرض العراق للكوارث الطبيعية والتي أودت بحياة الكثير من العراقيين بما فيهم الحرفيين.
- كثرة الضرائب المفروضة على الإنتاج الحرفي مما حال دون تطوره.
- سيطرة الروح التجارية على رأس المال العراقي وميله إلى ممارسة نشاط الاستيراد والمضاربة بالأملاك والأراضي التي تدر أرباح كبيرة سريعة وعزوفهم عن الاستثمار في المشاريع الصناعية التي تتطلب وفرة رؤوس الأموال ولا تدر عليهم أرباحا سريعة[51].
- هيمنة العلاقات الإقطاعية على المجتمع العراقي الذي كان بمعظمه ريفي حد من الاهتمام في القطاع الصناعي.

- تنامي وتغلل الرأسمال الأجنبي في العراق [52] كان هو الآخر له من التأثير في تراجع ماكينة الاقتصاد العراقي بعمومه، والصناعي تحديدا[53].

ونتيجة تلك الأسباب أعلاه، لم يكن هناك ما يغري أصحاب رؤوس الأموال العراقية المجازفة بالنزول إلى ميدان غير مضمون الجانب، وهو ما أدى إلى تخلف بنية الإنتاج الصناعي [54]. والأكثر من هذا، اتباع العثمانيون سياسات غير صحيحة في ميدان إصلاح الاقتصاد العثماني، والتي حدت من توسع نشاط الصناعة في جميع مساحات الدولة، وإنما نجدها تتمركز في مناطق معينة، إذ لم يتم نصب المصانع التي تم إحضارها من أوربا إلا في العاصمة اسطنبول وبعض المدن العثمانية الأخرى بعيدا عن المدن العراقية بطبيعة الحال[55]. ولم يقتصر عرقلة السلطات العثمانية لتطور الصناعة العراقية على مسالة الإهمال، وإنما نجدها تفرض بعض القيود على إنشاء المعامل في المدن العراقية، حيث كان لازما على من يريد إنشاء مصنع أن يحصل على ترخيص من السلطات الحكومية [56]، ولم يكن ذلك بالأمر الهين على المواطنين لما تضمنه من إجراءات ومعاملات كثيرة ومعقدة فضلاً عن أنها كانت مكلفة من الناحية المادية [57].وهو ما شكل عامل ينفر الرأسمال العراقي ويدفعه لعدم المجازفة في قطاع غير مأمون الجانب.

ظل الإنتاج الحرفي يؤلف القاعدة الرئيسية للصناعة في العراق [58]، فهو لم يتعدى كونه بقايا للصناعات الحانوتية والمنزلية التي سبق وان كانت مزدهرة في عصور سابقة، كذلك كانت معظم الآلات بسيطة وتدار بالأيدي أو بواسطة الحيوانات[59]. وعلى الرغم من بدائية وسائل الإنتاج في العراق، اخذ الإنتاج الحرفي بالتدهور نظرا لرواج البضائع المستوردة، ويتجلى هذا التدهور في تراجع مردود صناعة النسيج العراقي الذي ما عاد قادرا على منافسة المنتجات الأجنبية المعروفة بجودتها وانخفاض أسعارها[60]. ولم تتوقف معاناة الصناعة عند هذا الحد، وإنما وضعت السلطات العثمانية شروطا تعجيزية حالت دون تطور الإنتاج الصناعي في العراق، من بينها: تحديد أسعار العديد من السلع من قبل السلطات العثمانية، مما حال دون زيادة أسعارها مهما ارتفعت تكاليف إنتاجها. وهذا أمر ساهم في توقف العديد من المؤسسات الصناعية، على الرغم من تخلفها، عن الإنتاج لعدم قدرتها تغطية تلك التكاليف[61].

تعتبر صناعات الغزل والنسيج هي الأكثر رواجا في العراق خلال القرن التاسع عشر، إلى جانبها بعض الصناعات البدائية الأخرى. وانتشرت هذه الصناعات في مختلف المدن العراقية [62]. وتشير بعض الإحصائيات إلى أن عدد ورشات النسيج في العراق منتصف القرن التاسع عشر بلغت حوالي 12000 ورشة[63]، استطاعت في فترات من تتمكن من سد احتياجات السوق المحلية وتصدر الفائض منها إلى دول المناطق المجاورة للعراق[64]. ففي مدينة البصرة اشتهر أهلها بالصناعات الحرفية المنزلية، ولاسيما غزل الصوف والقطن فضلاً عن صناعة الحصران والفخار، إلى جانب صناعات حديثة مثل: صناعة السفن ومعامل كبس التمور[65].

على العموم، لم يساعد احتواء باطن الأرض في العراق للمعادن والخامات اللازمة التي تدخل في الكثير من الصناعات في تطور قطاع الصناعة. وهذا أمراً طبيعي، كون الجهل يحول دون استغلالها بالشكل الجيد الذي يفيد الصناعة ويعود بالنفع على البلاد. ولكن جرت محاولات ، على استحياء ان صح التعبير، من بعض الولاة للنهوض بالقطاع الصناعي. فقد أدخل الوالي نامق باشا [66] أول معمل حديث يدار ميكانيكياً عام 1864 ، استخدم فيه الصوف المغزول محلياً لصنع الألبسة العسكرية [67]، كما أنه بدأ بإنشاء" الدميرخانة "

أي دار الحدادة لصنع الأسلحة وتطويرها. كما أستورد رشيد باشا الكوزلكي عدداً من المكائن الخاصة بالحدادة لإصلاح البواخر النهرية، وتركيب المكائن المستوردة، وتأسيس خط للملاحة في نهر دجلة عام 1856[68]. ولكن هذه المحاولات لم تكن كافية البتة في ان تغير توجهات النشاط الصناعي في العراق، لاسيما وان غالبيتها كان موجه لسد احتياجات القوات العثمانية المتواجدة في العراق.

وهكذا، بقيت الصناعة في العراق ضمن هذه الفترة(1831-1869) تفتقر لمقومات الصناعة المتطورة ، وذلك يرجع إلى عدم توفر الأيدي العاملة الفنية والمواد الأولية ورأس المال اللازم. وعليه ، فقد القدرة على منافسة الصناعات الأجنبية، التي اجتاحت الأسواق العراقية بكثرة وبأسعار اقل من المنتج الحرفي العراقي.

3. ركود النشاط التجاري:

يعتبر النشاط التجاري، على صعيديه الخارجي والداخلي، من بين أهم مقومات الحياة الاقتصادية الذي يؤشر مدى التطور الاقتصادي لأي بلد من البلدان. وعلى الرغم من كون العراق كان يحتل مكانة تجارية مهمة في المنطقة لموقعه الإستراتيجي وكونه جزءا من منظومة المواصلات العالمية آنذاك، إلا أن واقعه التجاري لم يكن يدل على هذه الأهمية والمميزات التي يتمتع بها [69]. إذ اتسم النشاط التجاري خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي بالركود[70] ، ويرجع سبب ذلك إلى حالة الفوضى السياسية والاضطرابات الداخلية التي كان يعاني منها، والتي أثرت بشكل واضح في الحياة الاقتصادية، لاسيما التجارة، يضاف إلى ذلك: كثرة الرسوم الكمركية وتخلف وسائل النقل البري والنهري، فضلا عن تعرض طرق المواصلات لهجمات العشائر من اجل السلب والنهب [71]. فعلى سبيل المثال، ان تطور النشاط التجاري في أي بلد يعتمد على مرونة النظام الكمركي المتبع فيه [72]. وفيما يخص العراق خلال هذه الفترة نجد ان طبيعة الرسوم الكمركية الباهظة المفروضة على السلع والبضائع، كانت تشكل عامل معرقل لتطور النشاط التجاري. إذ ارتبط ذلك بفساد الموظفين العثمانيين القائمين على إدارة الكمارك في العراق. فعلى سبيل المثال، ما قام به مدير الكمارك عبد القادر بن زيادة في عهد ولاية علي رضا اللاز الذي أطلق يده في ظلم الناس، فاحتكر معظم الأعمال التجارية وشارك الكثير من التجار في الداخل والخارج مستأثرا بأكثر الأرباح لنفسه[73].

ونتيجة ما ذكرنا من اسباب ، ظلت التجارة العراقية تعاني من الجمود والتخلف نتيجة سيطرت السلطة العثمانية عليها، التي كانت تعاني من الفساد الإداري والفوضى والتخلف. وحاول بعض الولاة الاهتمام بالنشاط التجاري و إصلاحه. ونتيجة ذلك، شهدت التجارة العراقية توسعاً سريعاً. فعلى سبيل المثال كثرت في عهد الوالي محمد رشيد باشا الواردات والصادرات [74]. وارتبط هذا الانتعاش التجاري بسلسلة من الإجراءات الحكومية، قامت السلطات العثمانية بتخفيض التعريفة الكمركية على الصادرات بعد الاتفاقية التجارية للعام 1861[75]. فضلاً عن الاهتمام بطرق المواصلات البرية والبحرية ولاسيما بعد التأكد من صلاحية نهر دجلة للملاحة، كما شهد العراق ظهور دوائر البريد والبرق الحديثة. وفي العام 1868 تأسست دوائر البريد الهندية – البريطانية، وقد اتسعت تجارة العراق الخارجية لاسيما مع بريطانيا والهند منذ العام 1864 حيث تم تأسيس دار الكمارك في بغداد والبصرة والموصل[76].

ساهم الاهتمام بالنشاط التجاري في العراق من جانب العثمانيين بالايجاب على الحياة الاقتصادية عموما، اذ بع جان كان الاقتصاد العراقي مغلقا وقبليا، أي أن القبيلة كانت تنتج ما تحتاج إليه، أصبحت فيما بعد تنتج من أجل البيع والربح، وقام ملاك الأراضي، لاسيما في المناطق الجنوبية، بتحويل أراضيهم لإنتاج المحاصيل التجارية من أجل بيعها في الأسواق الخارجية بدافع الرغبة في الربح [77]. وتنعكس مؤشرات الانتعاش التجاري في العراق في تنامي التجارة البريطانية مع ميناء البصرة، إذ ارتفع معدل السفن التجارية البريطانية إلى البصرة سنوياً من سفينتين الى ستة سفن ، فضلا عن تنامي عدد السفن التجارية العربية [78]. والملاحظ إن تجارة العراق الخارجية اعتمدت على المنتج الزراعي، إذ تصدر على الغالب المواد الغذائية والأولية، وتركزت الصادرات الزراعية في منتجات: القمح والشعير والتمور، فيما شكلت منتجات: الصوف والجلود والمواشي من أهم الصادرات الحيوانية. وبالمقابل كان يتم استيراد البضائع المصنعة على اختلاف أنواعها[79]. وشملت سلع عديدة كان أهمها الأقمشة المختلفة والسكر والبن والأنسجة القطنية والخشب[80].

وبالنسبة إلى طبيعة الصادرات العراقية في تلك الفترة، فقد أشار الدكتور محمد سلمان حسن إلى بعض الإحصائيات في هذا الخصوص، وأشار إلى أن التمور كانت تشكل 48% من مجموع قيمة الصادرات للسنوات (1864 – 1871) والقمح 6% والشعير 0.6 % والصوف 7% والحيوانات الحية 2%[81] .بينما يذكر الدكتور حسين محمد القهواتي إلى تطور معدلات التصدير لهذه السلع للخارج . مشيرا الى ذلك بعدد من الإحصائيات، بلغت قيمة القمح والشعير والتمور للعام 1870 هي(9467) و(2604) و(152153) باوناً على التوالي بعد أن كانت (15475) و(2911) و(66905) باوناً للعام 1868. أما قيمة الصوف والجلود فكانت (11652) و(203) باوناً في العام 1868 ، وأصبحت (14323) و(185) باوناً عام 1870[82]. وكانت قيمة هذه المواد تتعرض للتغيير بسبب الظروف الطبيعية وسياسة السلطة المركزية في اسطنبول وأسواق العرض والطلب. وكانت قيم الحنطة والشعير والتمور والصوف تتراوح مابين (6.7 – 7.0) و(3.7) و(5.4 – 6.5) و(40.3 – 53.4) ريال للطن الواحد على التوالي للسنوات (1868– 1878) [83].

أما عن أهم المدن التجارية فهي: بغداد والبصرة والموصل، وكانت مدينة البصرة تعد مركزاً تجارياً رئيسياً للعراق بفضل موقعها على رأس الخليج العربي وتعتبر ملتقى لطرق التجارة البرية والمائية ومرسى للسفن القادمة من الهند وأوربا وباقي مناطق الخليج العربي [84]. أما مدينة الموصل فقد تمتعت بعلاقات تجارية مباشرة مع بلاد الشام وبلاد فارس، ومعظم واردات الموصل كانت من البضائع الأوربية التي تأتيها عن طريق البحر المتوسط. وقد تولت الموصل توزيع تلك الواردات على شمال العراق وبلاد فارس والجزيرة وديار بكر [85]. في شكلت مدينة بغداد نقطة مرور ما بين الموصل والبصرة، لانها كانت تتوسط الطريق بين شمال وجنوب العراق، فضلا عن كونها هي المركز السياسي والإداري للسلطة العثمانية.

وهكذا، نجد إن الاهتمام بالنشاط التجاري كان يختلف عن بقية المجالات الاقتصادية الأخرى في العراق، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى أهمية الموقع التجاري للعراق ، فضلا عن الاهتمام الأوربي فيه، لاسيما بريطانيا، مما فرض إلى حد ما على العثمانيين ضرورة الاهتمام بهذا النوع من النشاط الاقتصادي.

الخاتمة:

خلاصة القول،من خلال ما جرى مناقشته من قضايا تخص أحوال الاقتصاد العراقي خلال الفترة 1831-1869 في الصفحات السابقة من هذا البحث أن نستنتج من أن الوضع الاقتصادي في العراق كان في حالة شلل ، وبناءا عليه يمكننا تسجيل مايلي:

1. أثبتت الأحداث إن الأزمة التي كانت تعاني منها الدولة العثمانية كانت في حقيقتها أزمة اقتصادية قبل أن تكون عسكرية أو فكرية. إذ أدى تدهور البنى الاقتصادية العثمانية إلى تراجع الموارد المالية وزعزعتها وإنزال الضرر بالطبقات المنتجة، وكانت النتيجة تنامي معدلات الضرائب وتقهقر الزراعة والحرف وتنامي معدلات الهجرة السكانية من الريف.
2. أثبتت الوقائع أن التخطيط الاقتصادي واليات تنفيذه التي اتبعها العثمانيون غير صحيحة في ميدان إصلاح الاقتصاد العثماني. وهو ما افرغ كل محاولة ، إن كانت جاد هاو غير جادة، من محتواها المطلوب.
3. كان الوضع الاقتصادي وضعا متردیا، إذ شهد القطاع الاقتصادي تراجعا واضحا في جميع مجالاته. إذ لم يستطع السكان في المدينة والريف من مجابهة المصاعب الطبيعية، وهذا جعلهم عرضه للكوارث والمجاعات المتكررة حتى نهاية الحكم العثماني في العراق.
4. لم يشهد العراق إلا تطبيقات جزئية لمجمل الإصلاحات العثمانية التي أكدتها مراسيم خط شريف كولخانة وخط شريف همايون. وعليه، لم تكن هناك تأثيرات واضحة الملامح تعكس الضجة التي أحدثها الإصلاح العثماني آنذاك، وهو ما يؤكد مرة أخرى على أن الإصلاح العثماني لم تكن ملامحه بالوضوح الكافي إلا في العاصمة اسطنبول،
5. أن اوضح ملامح الإصلاح العثماني في العراق ظهرت في عهد الوالي مدحت باشا، ولكن حتى هذه الخطوة فرضتها ضرورة خارجية على الدولة العثمانية تمثلت في تنامي التغلغل الاوربي في ولاياتها العربية، لاسيما بعد افتتاح قناة السويس 1869، ولاجل حماية مصالحها في البلاد العربية كان لازما عليها ان تقوم باصلاحات تحافظ على وجودها هناك.
6. عانت التجارة العراقية من الجمود والتخلف نتيجة سيطرت السلطة العثمانية عليها، وهي ذاتها التي كانت تعاني من الفساد الإداري والفوضى والتخلف والتخبط. ويضاف الى ذلك تحديات اخرى ساهمت في تراجع مستوى التجارة العراقية مثل: كثرة الرسوم الكمركية وتخلف وسائل النقل البري والنهري، فضلا عن تعرض طرق المواصلات لهجمات العشائر من اجل السلب والنهب.
7. ان ابرز ما يميز الصناعة في العراق خلال الفترة 1831-1869 من انها كانت متأخرة جدا. وحدت السياسة الاقتصادية للسلطة العثمانية من توسع ميدان الصناعة. مما جعل مردود هذا القطاع محدد وغير ذا اثر في السوق الداخلية والخارجية.
8. بقي الإنتاج الرئيسي في العراق من اجل الاستهلاك الذاتي الذي لم يساعد على التطور والنمو الاقتصادي من حيث الكم والنوع.
9. يعد افتتاح قناة السويس عام 1869 العامل الرئيسي في تغير أحوال العراق الاقتصادية سواء كانت زراعية أو صناعية أو تجارية، لاسيما وانه سهل اتصال العراق مع الدول الأوربية، حيث ازداد الطلب على المواد الأولية، وبذلك ارتفعت الصادرات العراقية التي أنعشت التجارة نوعاً ما، كذلك ازدادت واردات العراق من السلع والبضائع المتنوعة من مختلف بلدان العالم، مما أتاح الفرصة

للانفتاح على الأسواق الرأسمالية، والذي أدى إلى ظهور ونمو طبقة جديدة هي البرجوازية التي أدت دوراً مهماً في الناحية التجارية وأخذت تسعى لاحتلال مواقع ثابتة لها في الحياة الاقتصادية، مما أدى في النهاية إلى تحويل معظم صادرات العراق من أقطار الشرق الأوسط إلى أوربا .

01. عاش العراق في تلك المرحلة مخاضاً فرضته التحولات والمهمات الجديدة، فأن ازدهار التجارة وتوسعها، فضلاً عن دخول الآلة الحديثة في عملية الإنتاج لأول مرة، كذلك الصراعات المتواصلة التي نجمت عن مشكلة الأرض وغير ذلك، تطلبت فئة من المثقفين غير التقليديين يفهمون القانون ويعرفون اللغات، ويجيدون استخدام الآلة الحديثة و صيانتها، وكل ذلك تطلب ظهور مدارس حديثة في العراق والاهتمام بالتعليم أكثر من السابق.

الهوامش:

1. تمكنت القوات العثمانية بقيادة السلطان سليمان القانوني من دخول مدينة بغداد في يوم 2 جانفي 1534 ، منهيا بذلك الهيمنة الصفوية على العراق واعلان تبعيته للدولة العثمانية. للتفاصيل عن الموضوع ينظر: نيقولا ايفانوف، الفتح العثماني للأقطار العربية 1516-1574، ترجمة: يوسف عطا الله، مراجعة: مسعود ظاهر، بيروت، 1988، ط:1، ص: 83-94.
2. تناوب على ادارة العراق خلال هذه الفترة احد عشر واليا، كان أولهم علي رضا اللاز الذي حكم احد عشر سنة (1830-1842). ينظر: سيار كوكب علي الجميل، تكوين العرب الحديث 1516-1916، الموصل، 1991، ط:1، ص: 358.
3. المماليك الكوله مند في بغداد حكموها لمدة (84)سنة خلال الفترة الممتدة ما بين(1749-1831)، وكان عددهم احد عشر حاكما أولهم الحاكم المملوكي سليمان أبو ليلة مؤسس الحكم في بغداد وآخرهم هو داود باشا الذي اسر من قبل العثمانيين وانهوا الحكم المملوكي في العراق. للتفاصيل ينظر: سليمان فائق بك، تاريخ المماليك (الكوله مند) في بغداد، ترجمة: محمد نجيب ارمنازي، بغداد، 1961.
4. مدحت باشا (1822-1884): هو احمد شفيق، المشهور بلقبه: مدحت باشا، ابن القاضي محمد أشرف بن علي. ولد في اسطنبول، دخل المدرسة العرفانية التي أنشئت لتخريج موظفين لخدمة الباب العالي (1836-1839) ، شغل العديد من المناصب الادارية في العاصمة اسطنبول وباقي الولايات العثمانية. وفي عام 1869 أُرسل والياً على ولاية بغداد فتمكن من توطيد الأمن ومد نفوذ الدولة العثمانية إلى منطقتي الأحساء وشمالي نجد، وقام بإصلاحات إدارية واقتصادية مهمة. وقام في عام 1874 بتقديم تقرير مهم «الصدارة العظمى» لإصلاح أحوال السلطنة المهددة بالسقوط وبالتدخل الأجنبي المباشر بعد أن زادت ديون الدولة في عهد السلطان عبد العزيز(1861- 1876) من 25 مليون ليرة ذهبية إلى 250 مليون ليرة ذهبية أدت إلى إعلان الدولة إفلاسها عام 1875. عينه عبد الحميد صدراً أعظم في 21 ديسمبر 1876. ولكنه سرعان ما أبعد عن الصدارة العظمى، وعيّن وزيراً للعدل فقدَّم للسلطان تقريراً لإصلاح السلطنة في 18جانفي1877 لكنه رفضه، فعزله السلطان ليتخلص منه تدريجياً. وأبعد مدحت إلى سلانيك فاستقال، وذهب إلى أوربا متابعاً دفاعه عن الدولة العثمانية، وخوفاً من اتصاله بأحرار العثمانيين في أوربا عيَّنَهُ والياً على ولاية سورية في 1878. وَدُسَّتْ عليه الدسائس فنقل إلى ولاية إزمير . وفي عام 1879 تم القبض عليه ودبرت له تهمة قتل السلطان عبد العزيز، وتمت محاكمته محاكمة هزلية، وصدر الحكم بإعدامه مع رفاقه، ولم يجرؤ السلطان على ذلك فأمر بنفيه إلى الطائف، حيث تم فيها التخلص منه بقتله بطريقة دنيئة . ينظر: مذكرات مدحت باشا، تعريب: يوسف كمال حتاته، القاهرة، دون تاريخ نشر، ط:1.

5. ظل العراق حتى العام 1869 وحدة إدارية هي باشوية بغداد (أصبحت فيما بعد ولاية بغداد) وانبثقت منها في العام 1879 ولاية الموصل، وفي العام 1884 ولاية البصرة. للمزيد من التفاصيل ينظر: جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني 1869-1917، القاهرة، 1991، ط:1، ص: 63-67.
6. نظام اللزمة: هو عماد الأسلوب الإقطاعي الذي اعتمدته الدولة العثمانية بخصوص توزيع الأراضي والسبل التي يتم جمع الواردات منها، وبما يتوافق مع حاجات الدولة العثمانية من موارد بشرية ومادية في حروبها. ولكن هذا النظام بلغ أوج فعاليته و نعقيداته مع نهاية القرن السابع عشر، مترافقا مع الانهيارات السياسية والعسكرية للدولة. وذلك حينما غدا التزاما مدى الحياة. وبمرور الوقت أصبح هذا النظام سيفا على رقاب الأهالي في الايالات العثمانية، لاسيما العربية منها. للتفاصيل ينظر: سيار كوكب علي الجميل، المرجع السابق، ص: 49-51.
7. يعلق الدكتور احمد زكريا الشلق على هذه المسالة بالقول:" كانت الوظائف الاقتصادية والاجتماعية، وما يتعلق بالإنتاج والخدمات، فكان خارجا عن مسؤولية الدولة العثمانية، ويعزو المؤرخون ذلك إلى انه ثمة قصور لدى العثمانيين في فهم طبيعة مهمة الدولة ووظيفتها الاجتماعية وأن من واجباتها السعي لسعادة ورفاهية المحكومين، ومن هنا انفتح المجال واسعا لشراء وظائف الدولة وانتشار الرشوة والمحسوبية، وهو ما انعكس في أشكال من الفوضى السياسية والتدهور الاقتصادي للمجتمعات العربية" ينظر: احمد زكريا الشلق، العرب والدولة العثمانية من الخضوع الى المواجهة 1516-1916، القاهرة، 2002، ط:1، ص: 68.
8. البرت م. منتشاشفلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة: هاشم التكريتي، بغداد، 1978، ص: 19.
9. لم تبدي الدولة العثمانية على سبيل المثال الاهتمام المطلوب بالقطاع الزراعي إلا بداية ستينيات القرن التاسع عشر، عندما أصدرت 27 جانفي 1864 تعليمات تخص وظائف مديري الزراعة في الولايات. وهذه دلاله واضحة على الإهمال العثماني لواحدة من أهم القطاعات الاقتصادية وعدم اهتمامهم بالوضع الاقتصادي ف العراق. للمزيد من التفاصيل ينظر: جميل موسى النجار، المرجع السابق، ص:404-406.
01. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج:1، بغداد، 1969، ص: 18.
11. المرجع نفسه، ص: 19.
21. سيار كوكب علي الجميل، المرجع السابق، ص: 363.
31. ستيفن هيمسلي لونكريك، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة: جعفر الخياط، بغداد، 1968، ط:4، ص: 335.
41. عبد الحسين وادي العطية، الإصلاح الزراعي في العراق والتنمية الاقتصادية، بغداد، 1965، ص: 8.
51. فلاديمير لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، بيروت، 2007، ط: 9، ص: 157.
61. احمد عبد الرحيم مصطفى، أصول التاريخ العثماني، القاهرة، 1993، ط:2، ص: 171.
71. احمد زكريا الشلق، المرجع السابق، ص:66.
81. محمد ضياء الدين الريس، تاريخ الشرق العربي والخلافة العثمانية، الجزء الأول، القاهرة، 1950، ص: 79.

91. داود باشا(1774-1850): وهو آخر الحكام المماليك في بغداد، من مواليد منطقة تفليس، وهو من أصل كرجي، واحضره إلى العراق احد التجار عام 1784 وباعه للوالي سليمان باشا الكبير. وبمرور الوقت عرف عن داود باشا قوة شخصيته فضلا عن تفوقه في التحدث بعدد من اللغات: العربية، الفارسية، التركية. وهذه المقومات الشخصية مكنته من التقرب الى سيده الذي زوجه ابنته الصغرى بعد أن اسند اليه منصب الخازندار، وبالتدريج بدا نجم دواد باشا بالسطوع حتى تمكن من تولي الحكم في عام 1817، وكانت نهاية حكمه هي نهاية حكم المماليك الكولة مند في العراق عام 1831 بعدها اسر داود باشا ونقل إلى اسطنبول، وقد أكرمه السلطان محمود الثاني وقد شغل العديد من المناصب الإدارية في الدولة العثمانية حتى وفاته في الحجاز. للتفاصيل ينظر: عبد العزيز سليمان نوار، داود باشا والي بغداد، القاهرة، 1968، ط:1، ص: 41-199.

02. تعرضت مدينة بغداد لكارثة كبرى تزامنت مع الحصار الذي فرضته القوات العثمانية عليها، حيث انتشر وباء الطاعون فيها فضلا عن فيضان نهر دجلة، وما خلفه الحصار العسكري العثماني من آثار سلبية نتيجة المجاعة التي شهدتها المدينة، ونتيجة ذلك مات ثلاث أرباع سكانها. وهو ما اثر على الحياة العامة فيها بشكل كبير. ينظر: حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الأول، ترجمة: عفيف الرزاز، بيروت، 1995، ط: 2، ص: 34.

12. تنظيمات الفترة الأولى: يقصد بتنظيمات الفترة الأولى تلك الجهود التي بذلت من قبل بعض السلاطين العثمانيين والتي توجت عام 1839 بصدور خط شريف كولخانة من قبل السلطان محمود الثاني(1808-1839) ، والذي يعتبر بمثابة قانون الإصلاح الرئيس للدولة العثمانية. للمزيد من المعلومات ينظر: سيار كوكب علي الجميل، المرجع السابق، ص: 325-341.

22. فلاديمير لوتسكي، المرجع السابق، ص: 159.

32. قناة السويس: قناة السويس ممر مائي يربط بين البحرين الأبيض المتوسط والأحمر، وتنقسم طولياً إلى قسمين شمال وجنوب البحيرات المرّة، وعرضياً إلى ممرين في أغلب أجزائها لتسمح بعبور السفن في اتجاهين في نفس الوقت بين كل من أوروبا وآسيا، وتعتبر أسرع ممر بحري بين القارتين وتوفر نحو 15 يوماً في المتوسط من وقت الرحلة عبر طريق رأس الرجاء الصالح . بدأت فكرة إنشاء القناة عام 1798 مع قدوم الحملة الفرنسية على مصر، ففكر نابليون في شق القناة إلا أن تلك الخطوة لم تكلل بالنجاح، وفي عام 1854 استطاع دي لسبس إقناع الخديوي محمد سعيد باشا بالمشروع وحصل على موافقة الباب العالي، فقام بموجبه بمنح الشركة الفرنسية برئاسة دي لسبس امتياز حفر وتشغيل القناة لمدة 99 عام. استغرق بناء القناة 10 سنوات(1869 - 1859) ، وساهم في عملية الحفر ما يقرب من مليون عامل مصري، مات أكثر من 120 ألف عامل أثناء عملية الحفر نتيجة الجوع والعطش والأوبئة والمعاملة السيئة. وتم افتتاح القناة عام 1869 في حفل مهيب وبميزانية ضخمة. للمزيد من المعلومات ينظر: انجلو ماركو، قناة السويس تاريخها ومشكلاتها وفقا للوثائق المصرية والاوربية غير المنشورة، ترجمة: عفيفي عبد الصمد واخرون، مراجعة: حسين محمود، القاهرة، 2015، ط1.

42. كما تم القضاء على الحكم الجليلي في الموصل عام 1834 ، وكان ذلك إيذانا بخضوع العراق للحكومة المركزية في اسطنبول. للتفاصيل عن نهاية حكم الجليلين في الموصل ينظر: سهيل قاشا، الموصل في القرن التاسع عشر 1834-1909(دراسة تاريخية)، بيروت، 2010، ط1، ص: 37-58.

52. عبد العزيز سليمان نوار، داود باشا والي بغداد، القاهرة، 1967، ص 285 ؛ فلاديمير لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة: عفيفة البستاني، موسكو، 1971، ص: 16.
62. الكسندر اداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ترجمة: هاشم صالح التكريتي، البصرة، 1982، ص: 178-179.
72. سعيد عبود السامرائي، مقدمة في التاريخ الاقتصادي للعراق، النجف، 1973، ص: 23 .
82. عبد العزيز سليمان نوار، المرجع السابق، ص 293 ؛ شارل العيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب 1800-1914، ترجمة: رؤوف عباس حاسد، بيروت، 1990، ط:1، ص: 23 .
92. ان ضعف الميزانية العامة للولايات العراقية كان مرتبطاً بسياسة الاستنزاف الحكومي لموارد الولايات المالية. لقد حرص الباب العالي على تحويل المبالغ الفائضة والمتجمعة لدى دوائر جباية الإيرادات في الولايات الثلاث تحويلاً متزايداً. اما سبب السياسة هذه، الأزمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها السلطة العثمانية المتمثلة بحجم الديون الهائلة وفوائدها المتزايدة عليها للدول الأوربية، نتيجة حروبها المستمرة الخاسرة لاسيما حرب القرم(1853-1856) التي اضطرتها لاستدانة أول قروض كبيرة سنة 1854، والإنفاق المرتفع لبلاط السلطان، والافتقار الى خط فاصل واضح بين ميزانية الدولة وإنفاق السلطان، والآلية الفوضوية للنظام المالي والنقدي العثماني. ينظر: ز.ي. هرشلاغ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، ترجمة: مصطفى الحسيني، بيروت، 1973، ص: 72 و83 .
03. ل. ن. كوتلوف، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق، ترجمة: عبد الواحد كرم، بغداد، 1971، ص:73.
13. يوسف رزق الله غنيمه، الزراعة في العراق، بحث منشور في مجلة: المشرق، العدد 8، السنة الحادية عشرة، 1908، بغداد، ص: 80 .
23. عبد الوهاب عباس القيسي، حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وتأثيرها في العراق 1839-1877، مقال منشور في مجلة: كلية الآداب، العدد 3، جانفي 1961، بغداد، ص: 61.
33. شارل عيساوي، المرجع السابق، ص:38
43. سعيد عبود السامرائي، المرجع السابق، ص47 .
53. محمد سلمان حسن، تاريخ العراق الاقتصادي، ج:1، بغداد، 1967، ص:173 .
63. شاكر خصباك، الأكراد، ج: 2، بغداد، 1972، ص:207.
73. ل. ن. كوتلوف، المرجع السابق، ص: 65 .
83. المرجع نفسه ، ص: 65 .
93. كان هذا الوالي الجديد يلقب بـ"الكوزلكي" أي صاحب النظارت، وسماه العراقيون" ابو المناظر". ينظر: علي الوردي، المرجع السابق، ج2 ، ص: 194.
04. محمد رشيد باشا الكوزلكي(1808-1857) ولد رشيد في ولاية كرجستان (جورجيا حالياً)، كان ذكياً بارعاً، شجاعاً عاقلاً صاحب رأي وتدبير، وتخرج ضابطاً من المدرسة الحربية في اسطنبول، وأرسل إلى فرنسا للتخصص في سلاح المدفعية، وتخرج بتفوق وجدارة. وأخذ يتدرج بالرتب حتى حاز على رتبة (يوزباشي) ثم ترقى حتى نال منصب الوالي على ولاية خربوت، ثم قاد حملة عسكرية للقضاء على تمرد الأكراد، عين واليا على بغداد سنة 1852 ، التي وصلها في العام التالي، واستمر في ادارة الولاية حتى وفاته شهر اوت

1857، ودفن في بغداد. ينظر: عباس العزاوي المحامي، موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين، ج: 7، بيروت، دون تاريخ نشر، ص: 124-136

14. ج. ج لوريمر، دليل الخليج (القسم التاريخي)، ج: 4، ترجمة: قسم الترجمة بمكتب أمير قطر خليفة بن حمد آل ثاني، الدوحة، دون تاريخ نشر، ص 2016.
24. لقد امر الوالي بحفر نهر الصقلاوية غربي الفلوجة، ونهر الهارونية بالقرب من شهربان في لواء ديالى، كما امر بكري العديد من الانهار، مثل: نهر الدجيل في قضاء سامراء، ونهر الشاه والعوادل والظليمة في لواء الحلة، وغيرهم من الانهار. ينظر: عباس العزاوي المحامي، المرجع السابق، ج:7، ص: 125-129.
34. عباس العزاوي المحامي، المرجع السابق، ج:7، ص: 135.
44. حاول الوالي محمد رشيد باشا قدر المستطاع من القيام بواجبه في إيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية التي كان يعاني منها العراق آنذاك، إلا أن تدهور منظومة الحكم في العاصمة اسطنبول وأطرافها في الولايات التابعة لها. ويعلق لونكريك على جهوده في الإصلاح والتحديث في الميدان الاقتصادي بالقول: " ولم يشاركه احد في المجهودات الحقيقية التي بذلها خلال مدة حكمه لحل المشاكل، كما لم تكن المعضلات التي لقيها فحلها لتحل بوقت قصير كوقته ولا بموارد شحيحة مثل موارده. واستبان في أيامه أن الحكومة الحديثة التي أدخلت عليها الإصلاحات كان من الممكن أن تطبق بصورة معقولة فتنجح في العراق. فقد كان يلح على موظفيه في أن يعملوا بنزاهة، وحاول مكافحة الفساد العام المستحوذ على كل شي". ينظر: ستيفن هيمسلي لونكريك، المرجع السابق، ص:340-341.
54. ستيفن هيمسلي لونكريك، المرجع السابق، ص: 341.
64. عهد التنظيمات الخيرية: هي الفترة المحصورة ما بين صدور مرسوم خط شريف كولخانه عام 1839 وإعلان الدستور 1876. للتفاصيل ينظر: سيار كوكب علي الجميل، المرجع السابق، ص:325-355.
74. للتفاصيل عن أنواع الأراضي وتوزيعها ينظر: نوري خليل البرازي، الملكية والتطوير الزراعي في العراق، مقال منشور في مجلة: كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد6، السنة 1964، ص:171.
84. ارتبط التطور الحقيقي للقطاع الصناعي في العراق باسم الوالي مدحت باشا، ففي اول خطاب ألقاه بعد حضوره إلى بغداد أكد على ضرورة الاهتمام بالصناعة الحديثة من اجل الانتقال بالعراق إلى حالة من التطور والرقي، ينظر: كمال مظهر أحمد، الطبقة العاملة العراقية التكون وبدايات التحرك، بغداد، 1981، ص: 26.
94. كان جل العمال والحرفيين من غير الفنيين، وهذا ما جعل الصناعة تمتاز بالتراجع والتخلف، وهو انعكاس حقيقي لما آل إليه العراق نتيجة الإهمال العثماني. ينظر: نوري خليل البرازي، الصناعة ومشاريع التصنيع في العراق، القاهرة، 1966، ص: 27.
05. سعيد عبود السامرائي، المرجع السابق، ص: 56.
15. توماس بالوك، سياسة الأعمار الاقتصادي في العراق، ترجمة: محمد سلمان حسن، بغداد، 1958، ص: 118
25. عن تغلغل الراسمالي الاجنبي، ولاسيما البريطاني منه، في العراق ينظر على سبيل المثال: زكي صالح، بريطانيا والعراق حتى عام 1914، بغداد، 1968؛ عبد العزيز سليمان نوار، المصالح البريطانية في انهار العراق 1600-1914، القاهرة، 1968.
35. ل. ن. كوتلوف، المرجع نفسه، ص: 78.

45. كمال مظهر احمد، المرجع السابق، ص:21 .
55. سليمان فائق، المصدر السابق، ص:176.
65. نص البند(28) من قانون التجارة العثماني على انه "لايجوز تأسيس شركة الا بعد موافقة تصدر بإرادة سلطانيه ينظر: تيوفيل بيات، شرح القانون التجاري العثماني، ترجمة: اسكندر أفندي الدحداح، بيروت، 1876، ص:75.
75. طارق الحمداني، المرجع السابق، ص:139.
85. كمال مظهر احمد، المرجع السابق، ص24.
95. علاء موسى كاظم نورس، بغداد في رحلات الأجانب في العهد العثماني، مقال منشور في: مجلة المورد، العدد3، المجلد الخامس، بغداد، ص16.
06. الكسندر أداموف، المصدر السابق، ج1، ص:183 .
16. عبد الوهاب القيسي، المرجع السابق، ص:75.
26. سعيد عبود السامرائي، المرجع السابق، ص:56 .
36. عبد الرزاق مطلك الفهد، تاريخ الحركة العمالية في العراق 1922-1958، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة/ كلية الآداب، 1977، ص: 5.
46. نوري خليل البرازي، الصناعة ومشاريع التصنيع في العراق، ص:27.
56. سعيد عبود السامرائي، المرجع السابق، ص:56 .
66. نامق باشا: من مواليد ولاية قونية، انتقل في صغره إلى مدينة اسطنبول وفيها دخل المدرسة العسكرية، وتدرج في الرتب العسكرية منذ عام 1825 ، حتى تولى منصب المشيرية لبغداد والحجاز في ماي 1849 ، وفي نوفمبر 1851 تولى إدارة العراق في عهدته الأولى خلال الفترة: (1851- 1852) والثانية خلال الفترة: (1861-1868). ينظر: عباس العزاوي المحامي، المرجع السابق، ج:7، ص: 180-181.
76. محمد حسن سلمان، المرجع السابق، ص: 292.
86. كاثلين م. لانكلي، تصنيع العراق، ترجمة: محمد حامد الطائي وخطاب صكار العاني، بغداد، 1963، ص:46.
96. فلاديمير لوتسكي، المرجع السابق، ص: 69.
07. سيار كوكب علي الجميل، تكوين العرب الحديث، ص: 363.
17. فلاديمير لوتسكي، المصدر السابق، ص:69.
27. صيغ قانون التجارة العثماني من (315) بنداً ومقدمة وتضمن القضايا المتعلقة بنقل البضائع وحقوق التجار وتأسيس الشركات وما يتبعها، وفي سنة 1860 صدر ملحق للقانون كما أصدرت حكومة استانبول ما بين سنتي 1861 و 1863 عدداً من التشريعات لتنظيم المعاملات التجارية. ينظر: تيوفيل بيات، شرح القانون التجاري العثماني، ترجمة: اسكندر أفندي الدحداح، بيروت، 1876.
37. حنا بطاطو، المرجع السابق، ص: 300.
47. ستيفن هميسلي لونكريك، أربعة قرون، ص: 27 .
57. سعيد عبود السامرائي، مقدمة في الاقتصاد العراقي، ص: 22.
67. محمد سلمان حسن، المرجع السابق، ص: 33-34.
77. عبد الله الفياض، الثورة العراقية الكبرى سنة 1920، بغداد، 1963، ط:1، ص: 30 .

87. علاء موسى كاظم نورس، أحوال بغداد في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بغداد، 1990، ط:1، ص: 40.
97. مير بصري، مباحث في الاقتصاد العراقي، بغداد، 1948، ص 95.
08. حسين محمد القهواتي، دور البصرة التجاري في الخليج العربي 1869-1914، بغداد، 1980، ص 369، 449– 451.
18. محمد سلمان حسن، المرجع السابق، ص119 .
28. حسين محمد القهواتي، المرجع السابق، 449– 451.
38. المرجع نفسه، ص514 – 515 .
48. إلهام كاظم الجادر، المرجع السابق، ص:109 .
58. عماد عبد السلام رؤوف، الموصل في العهد العثماني، النجف، 1975، ص299 .